

دعا الهيئة العامة للاستثمار لإعطاء الأولوية للمناطق الأقل نمواً

مجلس الشورى يدعو الفلسطينيين لاستثمار الفرصة الثمينة التي أطلقها خادم الحرمين



د. صالح بن حميد

من منطلق إيمانها الصادق بأن ما تقوم به من جهود تجاه القضية الفلسطينية، إن المجلس وهو يبدي هنا التأييد، أما يدرك أن مثل هذه الدعوات والمبادرات تتطلب المساعدة من المنظمات والهيئات والبرلمانات الدولية تحديداً لتجارتها ويلوغها المقاصد التي انطلقت من أجلها.

ويأمل المجلس في هذه المبادرة والدعوة الكريمة أن تأخذ بيد الشعب الفلسطيني وقيادته التي شاطئ الأمن والأمان وتحافظ على وحدته الوطنية التي هي رصيده وسلاحه لتحقيق أهدافه الوطنية المنشودة وفي مقدمتها ممارسة حقه في العودة الى وطنه وتقرير المصير وإقامة دولةته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ويدرك المجلس أن الضمانات الكافية لدفع عملية السلام تكمن في تحمل الدول المحبة للسلام في العالم مسؤولياتها تجاه إسرائيل والضغط عليها وحملها على قبول السلام العادل والمنصف الذي يعطي الأخوة الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم وحقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة بما في ذلك عاصمتها القدس وإعادة الأرض الى أهلها وضمان حق الجميع في العيش بسلام.

كما لا يفوت المجلس أن يتذكر ضرورة العمل على إطلاق سراح المعتقلين من القيادات الفلسطينية وعلى رأسهم معالي رئيس المجلس

وجهاً النظر والاصلاح بين الاخوة حفاظاً على وحدة الامة وقوتها ومقوماتها.

وهذا النداء الكريم يأتي انطلاقاً من مبدأ إسلامي عظيم حث عليه الشرع الحنيف في قول الله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا...» في الآية، كما أن الوضع في الأراضي الفلسطينية وصل الى حد لا يمكن السكوت عليه. وقد قال الله تعالى «وكنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله...» في الآية، وهذا الصراع القائم بين الإشقاء بكل أسبابه الواضحة وغير المبررة جاء ليتلخّص تاريخ الكفاح الفلسطيني الوطني المشرف الذي قضى في ساحته الشبيبة من أبناء شعبنا الفلسطيني آلاف الشهداء في سبيل الله لتحرير وطن الإسلام والعروبة.

والمجلس وهو يشيد بهذه الدعوة المباركة ليرجو من الاخوة الفلسطينيين استثمار هذه الفرصة الثمينة والعمل معاً لاتجاه هذا اللقاء وتقويت الفرصة على الأعداء والمتربصين الذين يريدون للشعب الفلسطيني المزيد من الشقاق والفرقة وأن تيسقى الأرض الفلسطينية في قبضة المحتل.

إن مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية وهو يبدي تأييده لما أطلقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من موقف هذه الدعوة التي تنطلق من موقف المملكة من قضية فلسطين هذا الموقف الذي يعد من الثوابت الرئيسية لسياسة المملكة منذ عهد الملك عبد العزيز (رحمه الله) بدءاً من مؤتمر لندن عام 1930م المعروف بمؤتمر المائدة المستديرة لمناقشة القضية الفلسطينية، التي عهد خادم الحرمين الشريفين. وقد قامت المملكة بدعم ومساندة القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وذلك

كتبه - محمد الشيباني؛

كُمن مجلس الشورى خلال جلسته العادية التاسعة والستين التي عقدها امين برئاسة معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - للفصائل الفلسطينية بالاجتماع بالمملكة العربية السعودية في القريب العاجل لحل الخلاف القائم بينهم في مكة المكرمة.

وأبانت الأمانة العامة للمجلس - في تصريح صحافي عقب ختام أعمال الجلسة - ان المجلس أصدر بياناً تلاه معالي رئيس المجلس نود فيه المجلس بمبادرة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - فيما يلي نصه-

فقد تابع مجلس الشورى الدعوة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يوم أمس لآخوانه الفلسطينيين للقاء عاجل في وطنهم الشقيق المملكة العربية السعودية وفي رحاب بيت الله الحرام، ليحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية دون تدخل من أي طرف آخر.

إن هذه الدعوة المباركة الصادقة التي أطلقها حفظه الله لتعبير عن ضم الشعب السعودي وموم الامة العربية والإسلامية وأن ما عبر عنه خادم الحرمين الشريفين في دعوته الكريمة من كلمات وعبارات عن الآلام والأحزان التي تحيط بالقلوب من جراء ما يقع الآن بين الاخوة الفلسطينيين لهو بليغ للجراح ونظرة عطف وعقل وصنق تجاه مواقف ما كان ينبغي أن تقع بين الأشقاء الذين تربص بهم العدو مثلاً قال خادم الحرمين الشريفين أن ما يحدث في أرض فلسطين الشقيقة لا يخدم غير أعداء الامة الإسلامية والعربية. وقد عرف عن قيادتنا الكريمة السعي في تقريب

وتيسرها الدكتور إبراهيم التبراهيم
تقرير اللجنة.
بعد ذلك ناقش المجلس التقرير
مناقشة مفصلة وقد تضمن
استعراضاً لمتجزات الرئاسة خلال
العام المالي المذكور ومنها أنه قد
بلغ عدد فروع هيئة الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر ثلاثة عشر فرعاً
في مناطق المملكة يتبعها (١١٣)
هيئة (٣٤٨) مركزاً وتعمل بالرئاسة
(٤٢٩٩) موظفاً ومستخدماً ومن
أبرز الأنشطة التي قامت بها الهيئة
إقامة خمسين مركزاً توجيهاً تقدم
المحاضرات والامسيات الشعرية
والمسابقات الثقافية وغيرها كما
عقدت (٧٤١) ندوة و(٢٧٥٦)
محاضرة والقيام بأكثر من (١٤٠٠٠)
زيارة كما ضبطت الهيئة أكثر من
(٣٩٠٠٠٠) مخالفة وتشمل قضايا
إخلاقية ومسكات وغيرها.
كما قامت الرئاسة العامة للأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر
بالتعاقد مع مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات لإجراء دراسة
تحليلية للوقائع التي تم ضبطها
بالإضافة للتنسيق مع مدينة الملك
عبد العزيز للعلوم والتقنية لإجراء
دراسات أخرى. ومن أبرز المعوقات
والتصعوبات التي تواجه الهيئة في
أداء عملها ضعف الإمكانيات البشرية
والمادية ويعد تدارس المجلس هنا
التقرير وتوصيات اللجنة بشأنه التي
تركز على معالجة مشكلات ضعف
إمكانيات الرئاسة طلبت لجنة
الشؤون الإسلامية والقضائية
وحقوق الإنسان إعطاؤها مهلة
لدراسة ما أثير حول التقرير من
مداخلات الأعضاء وأرائهم ثم
تقديمه للتصويت عليه في جلسة
مقبلة بإذن الله. كما أقر المجلس
مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين
المملكة العربية السعودية
وجمهورية البرتغال المقدم من
لجنة الشؤون الخارجية حيث تلا
رئيسها الدكتور بنذر العتيان تقرير
اللجنة وبعد المناقشة صوت
المجلس بالموافقة على الاتفاقية.

التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك
وجميع زملائه من البرلمانيين
الفلسطينيين من السجون
الإسرائيلية ليواصلوا مسيرة الحوار
والبناء مع اخوانهم في الفضائل
الفلسطينية بإذن الله تعالى.
وأشار الأستاذ أحمد يحيى إلى
أن المجلس بعد ذلك أقر التقرير
السئوي لهيئة العامة للاستثمار
للعام المالي ١٤٢٣ / ١٤٢٤ هـ المقدم
من لجنة الشؤون الاقتصادية
والطاقة حيث استمع المجلس إلى
رد رئيس اللجنة الدكتور شويش
المطيري على مداخلات الأعضاء
وأرائهم تجاه التقرير بعد ذلك صوت
المجلس بالموافقة على توصيات
اللجنة الآتية:
أولاً: توفير المعلومات اللازمة
عن الاستثمار في المملكة مع
تحديثها المستمر وعرضها
بطريقة المناسبة.
ثانياً: الإسراع في إنهاء دراسة
توافق الانظمة واللوائح السائدة مع
الاستثمار الاجنبي.
ثالثاً: على الهيئة متابعة
الاتفاقيات المبرمة مع الجهات
الحكومية ذات العلاقة الهادفة
لتذليل عوائق الاستثمار.
رابعاً: على الوزارات ذات العلاقة
بالاستثمار منح ممثلها في مركز
الخدمة الشاملة الصلاحيات
اللازمة لتفعيل دور المركز وتسهيل
عملية الاستثمار.
خامساً: على الهيئة العامة
للاستثمار إعطاء الأولوية في جذب
الاستثمار للمناطق الاقل نمواً
بالمملكة والتنسيق مع صناديق
الاقراض والمؤسسات الحكومية
والمعنية في تقديم حوافز مالية
وتحسين البنية التحتية للاستثمار
في تلك المناطق.
ثم انتقل المجلس بعد ذلك
لمناقشة التقرير السنوي لهيئة
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
للعام المالي ١٤٢٥ - ١٤٢٦ هـ المقدم
من لجنة الشؤون الإسلامية
والقضائية وحقوق الإنسان حيث تلا